قراءة لتجربة مناهضة العولمة الليبراليَّة في لبنان

جوزيف عبد اللّه

شهدتْ بيروت في الأشهر الستة الأخيرة سلسلةَ لقاءات ومداولات انتهت، في مطلع آب (أغسطس)، بعقد مؤتمرَيْن لمناهضة «العولمة الليبراليَّة.» ولعله بدهيّ طرحُ الأسئلة حول منبع هذه الحيويّة المفاجئة في معارضة العولمة الليبرالية، وحول مآلها ومستقبلها، ولاسيِّما أنّ حضور «العولمة» أو «العولمة الليبراليَّة» (كمفهوم) والموقفَ منها (كقضيّة تستحقّ الدعم أو المناهضة) كانا غائبَيْن عن هموم الشارع اللبنانيّ وقواه الأهليَّة والسياسيّة المعارضة للنظام السياسيّ (باستثناء القليل من الكتابات الصحفيَّة غالبًا)، بينما كانت ممارسةُ العولمة الليبراليَّة تشقّ طريقَها على يد أهل الحكم منذ أكثر من عقد، من خلال إجراءات الحكومات المتعاقبة، ومن خلال جملة من اللقاءات والمؤتمرات المبشِّرة بضرورة اللحاق بركب العولمة مخرجًا حتميًا لأزمة السلطة والمجتمع اللبنانيَّيْن.

فمن أين أتت هذه الحيويَّةُ المناهِضةُ للعولمة الليبراليَّة؟ وكيف عبَّرتْ عن نفسها؟ وما هي طبيعة القوى التي مارستْها؟ ولماذا عجزتْ عن بلورة حركة موحَّدة وأقامت مؤتمرَيْن بدل مؤتمرٍ واحد؟ وما هو، من ثمَّ، مستقبلُها؟

المؤتمر الوزاريّ الرابع لمنظمة التجارة العالمية

انتهى المؤتمر الوزاريّ الثالث لمنظمة التجارة العالمية (م. ت. ع)، المعروف بمؤتمر سياتل (١٩٩٩)، بفشل كبير في إطلاق جولة جديدة من المفاوضات حول المزيد من تحرير التجارة العالميَّة وتوسيعها. وترافق هذا الفشلُ مع مظاهرات شعبيَّة واسعة للقوى العالميَّة المناهضة للعولمة الليبراليَّة. وما لبثت الأمورُ أن استقرّتْ، في إدارة م. ت. ع، على تعيين الدوحة (قطر) مقرّاً للمؤتمر الوزاريّ الرابع. بالطبع لم يكن اختيارُ الدوحة بريئًا: فقطر (ومعها الخليجُ العربيُّ) من أهمّ المواقع التي توجد فيها القواعدُ العسكريَّةُ الأميركيَّة (وبالتالي النفوذُ السياسيُّ للولايات المتحدة الأميركيَّة)، كما تمتاز قطر بـ «شيء» من الديمقراطيَّة يجعلها، كنظام، أقلَّ عرضةً لنقد الديمقراطيين الغربيين ممّا هي عليه باقي أنظمة الخليج العربيّ. هذا فضلاً عن أنّ حركة مناهضة العولمة الليبراليَّة في الوطن العربيّ هي الأضعف في العالم، بل هي غيرُ موجودة عمليّاً، باستثناء بعض الحضور في المغرب العربيّ وبعض الحالات النادرة التي تتجلى بموقف ثقافيّ في الصحف أو على الإنترنت. لهذا كانت قطر المكانَ الأكثرَ ملاءمةً للمؤتمر الوزاريّ الرابع لـ م. ت. ع، لجهة كونها المكانَ الأقلَّ عرضةً لضغط الشارع، ولاسيِّما أنّ قوى العولمة الليبراليَّة تَبْذل الجهدَ لتمرِّر مشاريعَها وخططَها بأقلّ ضجّة شعبيَّة ممكنة وبصمت يكاد يكون مُطْبقًا، وشعارُها تجنُّبُ الشفافيَّة والعملُ في الظلام، الأمر الذي دفع بالبعض إلى وصفها بـ «دراكولا.»

لا نقول ذلك لنعزوَ فشلَ سياتل فقط إلى حدَّةِ وضخامةِ المعارضة الشعبيَّة التي واجهها هذا المؤتمر، بل لنؤكِّد أنّ حركةَ مناهضة العولمة الليبرالية ونشاطَها شكَّلا، في بلوغ هذا الفشل، عنصرًا أساسيّاً من بين عناصر أخرى (كالتناقضات الداخليَّة بين مثلَّث العولمة الليبراليَّة – الولايات المتحدة الأميركيَّة واليابان والاتحاد الأوروبيّ – والموقف المتصلِّب من قبل العديد من بلدان العالم، كالهند والبرازيل وإفريقيا، خلف جملة من المطالب المتعارضة مع مشاريع العولمة الليبراليَّة).

تحريض من الحركة العالميَّة لمناهضة العولمة الليبراليَّة

تقوم «الحركة العالميَّة» المناهضة للعولمة الليبراليَّة بحشد قواها واستنفار الفئات والطبقات الاجتماعيَّة والشعوب في وجه أنشطة قوى العولمة الليبراليَّة. وجعلتْ من لقاءات الكبار السبعة أو الثمانية

قراءة لتجربة مناهضة العولمة الليبراليَّة في لبنان

ومن اجتماعات المؤسسات الإقليميّة للعولمة (منطقة التبادل الحرّ في القارة الأميركيّة، آسيان، الشراكة الأوروبيّة ـ المتوسطيّة...) ومن الاجتماعات الدوريّة للبنك الدوليّ وصندوق النقد الدوليّ، مناسباتٍ نضاليَّةً لمواجهة مشاريع العولمة الليبراليَّة. وجعلتْ هذه الحركةُ العالميَّةُ من م. ت. ع ومؤتمراتها هدفًا مركزيّاً لنشاطها لاعتبارها إيّاها بمثابة «حكومة» العالم الاقتصاديّة. وهكذا تصاعد النضالُ ليبلغ ذروتَه في سياتل (١٩٩٩). فضلاً عن تأسيس المنتديات والمحافل لمواجهة منتديات العولمة الليبراليَّة. وهذا ما انتهى بمنتدى پورتو أليغري.

حين تقررت الدوحة مقراً للمؤتمر الوزاريّ الرابع لـ م. ت. ع راحت قوى الحركة العالمية لمناهضة العولمة الليبراليَّة تبحث عن مكان لممارسة معارضتها، وذلك استنادًا إلى معرفتها باستحالة القيام بتحرُّك واسع في قطر. وبعد سلسلة اتصالات عربية قرّ رأيُها على أنّ لبنان يَصلُح لهذا الأمر بحكم طبيعة نظامه السياسيّ والحيويّة النسبيَّة لبعض «القوى» والمجموعات الصغيرة والأفراد الذين يشتركون في تجربة متفاوتة في فهم العولمة الليبراليَّة وفي مناهضتها وفي عقد الصلات مع بعض المواقع العالميَّة المناهضة للعولمة. وتعددت الاتِّصالاتُ بتعدُّد موجهيّات الحركة العالميَّة المناهضة للعولمة الليبراليَّة، وتعدُّدِ اتِّصالاتها اللبنانيَّة والعربيَّة. وهكذا نشأت الحيويَّةُ التي شهدناها في الأشهر الأخيرة، فكانت محصِّلةَ التحريض العالميّ والاستجابة اللبنانيَّة.

تنوُّع الحركة اللبنانيَّة المناهضة للعولمة الليبراليَّة

تتوزع الحركةُ اللبنانيَّةُ المناهضةُ للعولمة الليبراليَّة على أربع «مجموعات» أساسيَّة، جميعُها نخبويَّة، وإنْ تفاوتتْ في عزلتها عن الحركة الجماهيريَّة. كما تتفاوتُ في طبيعة صلتها بالحركة العالميَّة المناهضة للعولمة الليبراليَّة.

١ ـ فمن حيث الصلة هذه، تأتي «شبكةُ المنظّمات غير الحكوميَّة العربيَّة للتنمية» (برئاسة زياد عبد الصمد) في الطليعة، إذ سبق لها أن شاركتْ في عدة لقاءات عالميَّة وبنت لها موقعًا على الإنترنت. ولكنها عديمةُ الفاعليَّة التعبويَّة والنضاليَّة على المستوى الشعبيّ، وليبراليَّةٌ في تعاطيها مع القضايا القوميَّة والاجتماعيَّة.

٢ ـ تليها في الأهمية من حيث العلاقةُ مع الحركة العالميَّة مجموعاتٌ صغيرةٌ جداً من المناضلين المتعدِّدي المشارب المهاجرين إلى أوروبا (خاصةً فرنسا) والذين ينخرطون ـ كمجموعات صغيرة تَفْتقر إلى التنسيق ـ بأشكال متفاوتة وفرديَّة في أنشطة وفي بعض مؤسسات مناهضة العولمة هناك: كالكونفدراليَّة الفلاَّحيَّة (جوزيه بوڤيه)، وأُورفِيغْ (راوول مارك جنار)، وبعض مواقع «أتاك»، وبعض الناشطين العرب والفلسطينيين. ويُسْهم هؤلاء في تجنير طرح القضيَّة الفلسطينيَّة (والقضايا العربيَّة عامةً) في وسط الحركة العالميَّة المناهضة للعولمة الليبراليَّة، ويشكِّلون أرقى وأفضل صلة وصل نضاليَّة معها حتى الآن.

٣ ـ مجموعات «شبابيَّة وطلابيَّة» تتكون من عناصر مخضرمة في العمل السياسيّ وأخرى حديثة يَجْمعها موقفٌ نقديٌّ عامّ من النظام السياسيّ الطائفيّ ومن الأحزاب «الوطنيَّة والتقدُّميَّة» وتسعى إلى تكوين ملامح بدائل في العمل السياسيّ.

٤ ـ «التجمُّع الوطنيّ للإنقاذ والتغيير،» وما لـ «حركة الشعب» فيه من موقع «محرِّض» يستمدّ أهميَّتَه من نفوذ الاحترام الذي يتمتع به نجاح واكيم محليّاً وعربيّاً. ومن المفيد هنا ملاحظة أنّ واكيم كان أولَ مَنْ طَرَحَ في المجلس النيابيّ ضرورةَ مواجهة سياسات الحُكْم في لبنان لأنها التعبير العمليّ عن العولمة الليبراليَّة. ولهذا

لم يشكّل كلُّ ما شهدتْه الساحة اللُّبنانيَّة أكثر من مظاهرة استعراضيَّة في مواجهة العولمة الليبراليَّة

«التجمُّع» أهميّتهُ الفعليَّةُ في تجربة مواجهة العولمة الليبراليّة لكونه الجهةَ الوحيدةَ التي لها «صلةٌ ما» فعليَّةٌ بالأوساط الشعبيّة بفضل الدور الذي يلعبه فيه الحزبُ الشيوعيُّ اللبنانيّ، بالإضافة إلى وجود التنظيم الشعبيّ الناصريّ، هذا علاوةً على مجموعة من الشخصيّات والفعّاليّات المستقلة.

أثر هذا التنوّع على التجربة

يبدو غنيّاً عن البيان عجزُ هذه القوى المناهضة للعولمة الليبراليّة عن الوصول إلى برنامج عمل مشترك، فَغَلَب التفرُّد والتصلُّبُ وسادت القطيعة. ومن هنا شهدتْ بيروتُ مؤتمرَيْن منفصلَيْن لم يُكمل واحدُهما الآخرَ: «الملتقى العربيّ الأول المناهض للعولمة» (٣ و٢٠٠١/١١/٤) و«المنتدى العالميّ حول منظمة التجارة العالميّة» (٥ ـ ٢٠٠١/١١/٨). وبينما سعت «شبكةُ المنظّمات غير الحكوميّة» إلى التجميع العشوائيّ لشتى القوى على حساب الموقف السياسيّ الجذريّ لكي تبدو أمام حلقة صلاتها العالميّة ممثّلةً لأوسع القطاعات اللبنانيّة ولتبرِّر احتكارَها تمثيلَ الحركة المحليّة المناهِضة للعولمة الليبراليّة، سعت المجموعاتُ الأخرى إلى تشديد النقد لميوعة الموقف السياسيّ وإلى توجيه «تهَم» مسلكيّة لـ «الشبكة،» اعتراضًا على احتكار التمثيل. واتّجهت الأمور إلى تشكيل تجمع عربيّ مناهض للعولمة.

لم تتمكن المجموعات المعترضة على توجّه «الشبكة» من تجاوز تناقضاتها إلا بصعوبة كبيرة. وانجلت سلسلةُ لقاءات الحوار في ما بينها عن تشكيل «التجمُّع الأهليّ لمناهضة العولمة» كجمعيّة لبنانيّة، وعن مشروع تشكيل «التجمُّع العربيّ المناهض للعولمة» كمنظمة عربيّة. كما تمَّ وضعُ برنامج عمل من سبع نقاط لم تنفَّذ منه غيرُ نقطة واحدة: عَقْد «الملتقى العربيّ الأول.» أما النقاط الأخرى فقد ظلّت حبرًا على ورق: ورَشُ العمل، المهرجانُ الاحتجاجيّ على الدوحة، المظاهراتُ والاعتصام، المسيرةُ نحو الجنوب، الاستراتيجيّةُ الطويلة الأمد.

لقد جرت الأمورُ ، على الرغم من تقديرنا لأهميّة انعقاد «الملتقى العربيّ الأول المناهض للعولمة،» بدرجة من الخفّة وانعدام الحسّ بجديّةِ وضرورةِ إنجاح العمل الجماعيّ كعمل مشترك. ففي الحوارات من أجل بلورة أوراق العمل والمنطلقات غلبتْ نزعةُ العصبيّة الشلليّة بحيث كان البعضُ يَرْفض مجردَ قراءة ورقة ولو تمَّ تقديمُها قبل غيرها، متنطِّحًا إلى ادعاء امتلاكه ورقةً ناجزةً. وهذا ما عَكَسَ تعدديّة المرجعيّات الخارجيّة التي لم تُفْصح عن نفسها وموقعها لكي يستوي الحوارُ على مستوى مصداقيّة النضال والشفافيّة المنشودة. وبدت الأمور كما لو أنَّ هناك مَن ادّعى «امتلاكَه» الساحةَ اللبنانيّةَ المناهضةَ للعولمة وقدرتَه على توظيفها في صلاته. وكان البعضُ الآخر يسعى إلى مجرد «تهريب» عبارة في الأوراق، ولو من خارج حقل النقاش، كما وردَ مثلاً في البيان التأسيسيّ لـ «تجمع عربيّ مناهض للعولمة»: «يعتمد التحركُ المزمعُ إطلاقه طابعًا سياسيّاً ديمقراطيّاً قاعديّاً» ليوهِمَ «العملُ القاعديُّ» نفسَه (لا الآخرين طبعًا) بأنه مفتاح التحرك.

كان لغياب الشفافيّة، وهي شرط المصداقيّة في أيّ عمل مشترك، أثرُها الكارثيُّ في إعلان البيان النهائيّ لـ «الملتقى العربيّ الأول المناهض للعولمة» والذي جاءت صيغتُه الأولى متعارضةً مع كل المنطلقات التي قام عليها «الملتقى،» الأمرُ الذي أدّى إلى نقاشات حامية بلغتْ حدَّ توجيه التهم إلى البعض بمحاولة «تهريب» هذا البيان الختاميّ؛ وهو ما استدعى ـ من ثمَّ ـ تأجيلَ صدوره من ٢٠٠١/١١/٤ إلى ٢٠٠١/١١/٩.

قراءة لتجربة مناهضة العولمة الليبراليَّة في لبنان

الخلاصة

لم يشكّل كلُّ ما شهدتْه الساحةُ اللبنانيَّةُ أكثرَ من مظاهرة استعراضيَّة في مواجهة العولمة الليبراليَّة. وهي مظاهرة بقيتْ معزولةً في حدود القوى والشخصيَّات التي اشتغلتْ بها. ولا نستطيع اعتبار ما حصل نقطةَ انطلاقٍ جديَّةً أو علامةً فارقةً في مسار النضال بوجه العولمة الليبراليَّة. وتكفينا في هذا السياق الإشارةُ إلى حقيقةِ أنَّ كلّ ما تمَّ طرحُه لم يَسْتند إلى أيّ قراءة جديَّة لواحدة من انعكاسات العولمة الليبراليَّة لا على الصعيد اللبنانيّ ولا على الصعيد العربيّ... هذا اللهم غير الخطاب النظريّ والعامّ الذي لا يستمدّ قيمتَه ومشروعيَّتَه إلاّ من أمريْن:

أولاً، استكماله في قراءات تفصيليَّة لانعكاس العولمة الليبراليَّة على قطاعات الحياة الاقتصاديَّة والسياسيَّة والثقافيَّة، وفي قراءات تفصيليَّة أيضًا لعناصر كلّ قطاع من قطاعات الحياة هذه، كأنْ نَفْهم ـ في ما يخصّ الاقتصادَ على سبيل المثال ـ ما يصيب الزراعةَ وكيف وأين، وما يصيب الخدماتِ وكيف وأين، وما هي البدائل المقترحة.

ثانيًا، العمل الجديّ على خلقِ الأُطرِ والمؤسسات التي تَكْفل استكمالَ هذه الأبحاث، وخلقِ الأطرِ والمؤسَّسات التي تعمل على التعبئة والحشد استنادًا إلى نتائج ما تتوصّل إليه هذه الأبحاثُ من تحليل للواقع ومن اقتراح للحلول، من أجل أن تكون محاولةُ مناهضة العولمة الليبراليَّة مشروعَ تغييرٍ فعليٍّ لا مجردَ إضافةٍ إلى نهج العمل الوطنيّ والديمقراطيّ السائد حتى الآن.

ولا نبالغ إذا قلنا إنَّ العلّة الأساسيَّة لذلك تَكْمن في الافتقار إلى قناعةٍ بـ / وفهمٍ لـ / حقيقة أنَّ الحركة العالميَّة المناهضة للعولمة الليبراليَّة إنما نشأتْ لتملأ الفراغ الذي عجزتْ عن ردمه الأحزابُ اليساريَّةُ والديمقراطيَّةُ في الغرب. وهي بالتالي مشروع البديل العالميّ الراهن لقوى التحرُّر العالميَّة. وهذا ما يستدعي تخلّي القوى التي عملتْ على صنع هذه المظاهرة المواجِهة للعولمة الليبراليَّة عن معظم أساليب تفكيرها وعملها السابقة، والانخراطَ في عمليَّةِ عولمةِ مشروعِها في الشكل والمضمون والمجال.

عكّار

جوزيف عبد الله

أستاذ في الجامعة اللبنانيَّة (معهد العلوم الاجتماعيّة)، وعضو هيئة التنسيق في «حركة الشعب»، ورئيس تحرير سلسلة شهريّة بعنوان **العولمة** تُعنى بمواجهة العولمة الليبراليّة.